



المدرسة المغربية والتربية الدامجة: من الإقصاء إلى الإنصاف

د. ربيعة شمس

دكتورة في الفلسفة

المغرب

نسعى لتوفير الحماية القانونية والاعتبار الاجتماعي والمعنوي لجميع الأطفال بكيفية متساوية (...)، ونسعى لتقديم المساعدة لأولئك الذين تعترضهم صعوبة في التكيف المدرسي أو الاجتماعي أو المهني.

دستور المملكة المغربية، 2011

الملخص

لقد تميزت فترة تسعينات القرن الماضي بمقاربات وبحوث، متعددة الخلفيات والمرجعيات في مجال سوسيولوجيا التربية، اهتمت بالتأصيل للتربية الدامجة من منطلق النظر إلى الإعاقة بوصفها بناء اجتماعيا وثقافيا؛ فالإعاقة - بمقتضى هذا التصور - لا تعود إلى الشخص المصاب فحسب، بل أيضا إلى النظرة الاجتماعية وإلى الأطر المرجعية التربوية والتشريعية، التي لا تتلاءم وخصوصيات هذه الفئة، ما يعني أن إنصافها تربويا واجتماعيا لا يتوقف فقط على إرادة تربوية ترسخ وعيا نظريا بأهمية تملك الكفايات التواصلية والبيداغوجية، بل يتوقف كذلك على إرادة تشريعية يتأطر ضمنها التعامل مع الأطفال في وضعية إعاقة؛ فللإرادة التشريعية أهميتها الخاصة في إنجاح المشروع التربوي الدامج؛ فهي تمتح من المواثيق والاتفاقيات الدولية، ومن السياسات الوطنية في مجال تعليم وتربية الأشخاص في وضعية إعاقة، سواء السياسات في شموليتها المتمثلة في دستور المملكة، أو في فروعها المتمثلة في قوانين وتشريعات الوزارة الوصية والمجالس والمؤسسات التابعة لها.

كلمات مفاتيح: الإعاقة - التربية - الحق - التشريع.



1- التربية الدامجة بالمغرب بين التشريعات الوطنية والدولية

ساهم المناخ الحقوقي والسياسي، المرتبط بتطور الاتفاقيات الدولية في مجال الإعاقة، في تغيير ملامح السياسات الوطنية تجاه تربية وتعليم الأشخاص في وضعية إعاقة، وذلك من أجل تيسير دمجهم في المجتمع. على هذا الأساس، انخرطت العديد من الدول، ومن بينها المغرب، في دينامية جديدة قوامها تعميم تعليم شامل يستوعب كل الفئات المجتمعية دون إقصاء أو تمييز. وفي سياق هذا الترافع الدولي، من أجل مدرسة دامجة ومنصفة، أكدت اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الصادرة سنة 2006، التي صادق عليها المغرب سنة 2009 على أهمية الانتباه إلى الوضعيات التي يتم فيها إقصاء التلاميذ من حق التعليم الشامل على أساس الإعاقة. وفي هذا الصدد، ألحت هذه الاتفاقية على "عدم استبعاد الأطفال ذوي الإعاقة من التعليم الابتدائي أو الثانوي المجاني والإلزامي على أساس الإعاقة"¹. وفي سنة 2009، أصدرت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "يونسكو" وثيقة توجيهية بشأن التعليم الدامج، وقد نصت في مقدمتها على "أن الأطفال ذوي الإعاقات يعانون بشدة من ظاهرة الإقصاء من التعليم، فهم يشكلون ثلث العدد الإجمالي للأطفال غير الملتحقين بالمدارس"².

وفي إطار نهج مقارنة حقوقية لمسألة تعليم التلاميذ ذوي الإعاقة، جاء التقرير العالمي حول الإعاقة، الذي صدر بتعاون بين منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي سنة 2011، برؤية واضحة من أجل التصدي لكل أسباب التمييز على أساس الإعاقة، وفي الفقرة الخاصة بالتصدي لعوائق التعليم، نص التقرير على أن "دمج الأطفال ذوي الإعاقة بالمدارس العامة يعزز استكمال جميع الأطفال للتعليم الأساسي، ويساهم في إزالة التمييز، وله مردود ذو فعالية. لكن دمج الأطفال، ذوي الإعاقة في التعليم، يتطلب إحداث تغييرات في النظم وفي المدارس، ويشترط نجاح نظم التربية الشاملة (التعليم الدامج) الاعتماد على التزام البلدان باعتماد التشريعات الملائمة، وتقديم توجيهات سياسية واضحة، وإعداد خطة عمل شاملة، وإنشاء البنية التحتية المناسبة، وتوفير القدرات الخاصة بالتنفيذ، مع الاستفادة من التمويل الطويل الأمد"³. وفي هذا السياق، أصدرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة، "يونسيف" سنة 2013، تقريراً أكد على أن "التعليم هو البوابة المؤدية إلى المشاركة الكاملة في المجتمع، وهو مهم، على وجه الخصوص، للأطفال ذوي الإعاقات الذين يتعرضون للإقصاء في غالب الأحيان؛ فالمشاركة في الحياة المدرسية طريقة مهمة، للأطفال ذوي الإعاقات، لتصحيح التصورات الخاطئة عنهم، والتي تحول دون اندماجهم في المجتمع"⁴.

هذا على مستوى السياق الدولي والتراتف من أجل تعليم دامج، أما الأسس التشريعية للتربية الدامجة في النظام التربوي المغربي فهي تقوم على مقارنة قانونية، لمسألة الإعاقة بالمغرب، انطلاقاً من المرجعيات الدستورية والتشريعية التي شكلت أساس السياسات العمومية الرامية إلى دمج وإنصاف فئة الأشخاص في وضعية إعاقة، ويأتي في مقدمة هذه المرجعيات دستور المملكة لسنة 2011؛ فقد أرسى في الفصل 34 منه، ولأول مرة في تاريخ المغرب المعاصر، المبادئ الآتية:

- "نبذ ومحاربة كل شكل من أشكال التمييز ضد أي كان بسبب إعاقته.
- إعطاء الأولوية للاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب على التشريعات الداخلية للبلاد، والعمل، تبعاً لذلك، على ملاءمة التشريعات الوطنية معها"⁵.

¹ - سعيد الحنصالي، التربية والإعاقة: نحو استراتيجية دامجة لتدريس التلاميذ ذوي القدرات المختلفة، ضمن مجلة المدرسة المغربية عدد 817، نونبر 2017، ص: 179.

² - Unesco, principes directeurs pour l'inclusion dans l'éducation. 2009, page 52

³ - منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي، موجز التقرير العالمي حول الإعاقة، 2011، ص 12

⁴ - منظمة الأمم المتحدة للطفولة، يونسيف، وضع الأطفال في العالم: الأطفال ذوو الإعاقات 2013، ص 27

⁵ - المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، تقييم نموذج تربية الأطفال في وضعية إعاقة في المغرب، تقرير موضوعاتي، (بشراكة مع اليونسيف) 2019، ص 21



لقد جاء دستور المملكة 2011 ليكرس انخراط المغرب في مسلسل مكافحه كل أشكال التمييز على أساس الإعاقة، ويضمن تمكين الأشخاص في وضعية صعبة من حقوقهم الشاملة. وفي هذا السياق، نص الفصل 32 من الدستور على أن المملكة "تسعى لتوفير الحماية القانونية والاعتبار الاجتماعي والمعنوي لجميع الأطفال بكيفية متساوية"⁶، كما نص في نفس الفصل على ضرورة "مساعدة الشباب على الاندماج في الحياة النشيطة وفي العمل الجماعي، وتقديم المساعدة لأولئك الذين تعترضهم صعوبة في التكيف المدرسي أو الاجتماعي أو المهني"⁷. أما الفصل 34 فقد أكد على أهمية "إعادة تأهيل الأشخاص الذين يعانون من إعاقة جسدية، أو حسية حركية، أو عقلية، وإدماجهم في الحياة الاجتماعية والمدنية، وتيسير تمتعهم بالحقوق والحريات المعترف بها للجميع"⁸.

هذا على المستوى الحقوقي الصرف، أما على مستوى السياسة التربوية فثمة مرجعيات تربوية مؤطرة لورش التربية الدامجة بوصفه تجسيدا للإرادة السياسية الرامية إلى النهوض بوضعية الأشخاص ذوي الإعاقة؛ إذ نصت الدعامة 14 من الميثاق الوطني للتربية والتكوين، على جملة من التوصيات تم العناية بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة؛ فقد ورد في المادة 142 مايلى: "سعى لحق الأشخاص المعاقين أو الذين يواجهون صعوبات جسمانية أو نفسية أو معرفية خاصة، في التمتع بالدعم اللازم لتخطيها. وفي هذا الصدد ينبغي أن تعمل سلطات التربية والتكوين على تجهيز المؤسسات بممرات ومرافق ملائمة، ووضع برامج مكيفة وتزويدها بأطر خاصة، لتيسير اندماج هذه الفئة في الحياة الدراسية، وبعد ذلك في الحياة العملية. ومن الملح أن يتم كذلك فتح المعاهد والمدارس المتخصصة في هذا المجال، بشراكة بين سلطات التربية والتكوين، وبين السلطات الحكومية الأخرى المعنية والهيئات ذات الاختصاص على أوسع نطاق ممكن"⁹.

ومن جهتها، حملت الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030، الصادرة عن المجلس الأعلى للتربية والتكوين، تصورا مندمجا وشاملا، لإصلاح منظومة التربية والتكوين، انطلق من تقويم البرامج السابقة واقتراح منهجية لإصلاح المنظومة في شموليتها، من أجل ضمان الجودة والإنصاف وتكافؤ الفرص، وفي هذا السياق تم تخصيص الرافعة الرابعة من الفصل الأول من الرؤية لمسألة تأمين الحق في التربية والتكوين لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، أو في وضعيات خاصة، بهدف إرساء مدرسة الإنصاف والعدالة الاجتماعية. ومن أجل بلورة هذا التصور، نصت الرافعة الرابعة على ضرورة تربية وتكوين الأشخاص في وضعية إعاقة، أو في وضعيات خاصة، وذلك من خلال مايلى:

- "وضع مخطط وطني لتفعيل التربية الدامجة للأشخاص في وضعية إعاقة، أو في وضعيات خاصة. يشمل هذا المخطط المدرسين والمناهج والبرامج والمقاربات البيداغوجية وأنظمة التقييم والدعامات الديداكتيكية الملائمة لمختلف الإعاقات والوضعيات، على أن يتم تفعيل هذا المخطط على المدى المتوسط.
- تكوين مدرسين متمكنين من التربية الدامجة، وإدراجها ضمن برامج التكوين المستمر للأطر التربوية، وتوفير مساعدين للحياة المدرسية.
- تكيف الامتحانات وظروف اجتيازها بالنسبة لحالات الأشخاص في وضعية إعاقة.
- تعزيز الشراكة مع القطاع الحكومي المكلف بالصحة قصد إحداث وحدات صحية متعددة الاختصاصات، لتشخيص وتتبع حالات الإعاقة بين المتعلمين والمتعلمات، وتمكينهم بما يلزم من رعاية طبية.
- الانفتاح على شراكات أكاديمية مع مؤسسات أجنبية في سياق إرساء تكوينات، في هذا المجال، بمؤسسات جامعية مغربية من قبيل كلية علوم التربية.

⁶ - أم كلثوم المدني، نحو دمج الأطفال التوحدين في المدرسة المغربية، مطبعة دار القلم، الطبعة 1، 2018، ص 105

⁷ - أم كلثوم المدني، نحو دمج الأطفال التوحدين في المدرسة المغربية، مرجع سابق، ص 105

⁸ - نفسه، ص 105

⁹ - عبد الكريم غريب ورقية أغنية، بيداغوجيا الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في وضعية إعاقة والمهدين، وضعيات واستراتيجيات الدمج، منشورات عالم التربية، الطبعة 1، ص 112



● إدماج محاربة التمثيلات السلبية، والصور النمطية عن الإعاقة، في التربية على القيم وحقوق الإنسان، وفي الإعلام بمختلف أنواعه وقنواته¹⁰.

و"في سنة 2016 أكد القانون 97-13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، على النهوض بهذه الفئة"¹¹؛ فقد خصص هذا القانون فصلا خاصا بتربية الأطفال في وضعية إعاقة عبر الإقرار ب"حقهم في الاستفادة من التربية والتعليم والتكوين في كل الأسلاك التعليمية، بما في ذلك الحق في الاختيار، بكل حرية، للمسالك التي يرغبون متابعة الدراسة فيها، ولا يمكن للإعاقة أن تكون، في أي حال من الأحوال، سببا في الحيلولة دون التمتع بهذا الحق، أو الحد من ممارسته"¹².

علاوة على هذه المرجعيات، تجدر الإشارة إلى أن المجلس الوزاري، المنعقد في شهر شتنبر 2018، قد اعتمد مشروع قانون إطار جديد لإصلاح نظام التربية والتكوين والبحث العلمي، وضعت الوزارة المكلفة استجابة لتوجيهات الرؤية الاستراتيجية 2015-2030، وقد جاء هذا القانون الإطار 51-17 ل"تعزيز حق الأطفال، في وضعية إعاقة، في التربية عبر إدماج وتنزيل التوجيهات الواردة في الرؤية الاستراتيجية، وخاصة ما ورد منها في الرافعة الرابعة، والمتعلقة بحق الأشخاص في وضعية إعاقة، أو في وضعيات خاصة، في ولوج التربية والتعليم والتكوين"¹³.

وفي نفس الاتجاه الرامي إلى الارتقاء بالمنظومة التربوية وجعلها منظومة دامجة وشاملة، قامت الوزارة الوصية ب"وضع برنامج وطني للتربية الدامجة لفائدة التلميذات والتلاميذ في وضعية إعاقة، أعطيت انطلاقته الرسمية يوم 26 يونيو 2019"¹⁴، وفي إطار المواكبة القانونية لتنزيل هذا البرنامج، أصدر وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، قرارا تحت رقم 047.19، بتاريخ 24 يونيو 2019 يروم تحديد الإطار التنظيمي والبيداغوجي الخاص بالتربية الدامجة لفائدة التلميذات والتلاميذ في وضعية إعاقة، بحيث تنص المادة 2 من هذا القرار الوزاري على مايلي: "تهدف التربية الدامجة إلى تمكين كافة الأطفال ذوي الإعاقة من الالتحاق بمؤسسات التربية والتعليم التي يرتادها أقرانهم، والتعلم ضمن نفس البيئة المدرسية التي ينبغي أن توفر لهم شروط النجاح، وذلك من خلال تكييف التعليمات وطرائق وتقنيات العمل وفقا لقدراتهم وخصوصيات كل صنف من أصناف الإعاقة، فضلا عن توفير التأهيل المواكب لهم في فضاءات متخصصة يرتادها المتعلم(ة)"¹⁵. كما تنص المادة 5 من هذا القرار على أنه "بالإضافة إلى الخدمات المقدمة في الوسط المدرسي لجميع المتعلمين والمتعلمين، تقوم مؤسسات التربية والتعليم الدامجة بتأمين خدمات خاصة للتلميذات والتلاميذ في وضعية إعاقة، بهدف دعم تعلماتهم الأساسية وإمدادهم ببعض العادات الفكرية والمهارية التي تؤهلهم أكثر لمتابعة الأنشطة التربوية والاستفادة منها إلى أقصى حد ممكن"¹⁶.

¹⁰ - المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الرؤية الاستراتيجية (2015-2030): من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء، 2015، ص 19

¹¹ - المجريدة الرسمية رقم 66 64 بتاريخ 19 ماي 2016.

¹² - المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، تقييم نموذج تربية الأطفال في وضعية إعاقة في المغرب، مرجع سابق، ص: 22.

¹³ - نفسه، ص 22

¹⁴ - مذكرة وزارية رقم 19- 0531 الصادرة بتاريخ 03 يوليوز 2019 حول تفعيل مقتضيات القرار الوزاري رقم 047.19، بشأن التربية الدامجة للتلميذات

والتلاميذ في وضعية إعاقة، الصادر في 24 يونيو 2019، ص 1

¹⁵ - نفسه، ص 2

¹⁶ - مذكرة وزارية رقم 19- 0531 الصادرة بتاريخ 03 يوليوز 2019 حول تفعيل مقتضيات القرار الوزاري رقم 047.19، بشأن التربية الدامجة للتلميذات

والتلاميذ في وضعية إعاقة، مرجع سابق، ص 3



2- الدمج التربوي بالمغرب بين طموح التنظير وإكراهات الواقع

2-1- التحولات المفاهيمية إزاء ذوي الإعاقة، من مفهوم العزل إلى الإدماج وصولاً إلى الدمج

عرفت الأنظمة التربوية في العديد من الدول الغربية، مثل بريطانيا وكندا وإسبانيا وفرنسا، تطوراً في مفهوم التعليم الدامج أو الشامل، نتيجة تنامي الوعي الحقوقي بأهمية دمج الأطفال في وضعية إعاقة داخل الفصول الدراسية العادية، وقد تم هذا التطور عبر ثلاثة مراحل حسب الباحث سرجيو تومازيت S.thomazite، وهي: المرحلة العازلة والمرحلة المندمجة والمرحلة الدامجة.

- "المرحلة العازلة: وقد سادت قبل ثمانينات القرن الماضي، وهيمنت عليها المقاربة الطبية التي كانت تتكفل فيها مراكز متخصصة مستقلة بالتلاميذ ذوي الحاجات التربوية الخاصة داخل شعب معزولة، وقد قامت هذه المقاربة على توفير العلاجات لهذه الفئة من المتعلمين، لأن المدرسة مهينة لاستقبال الأطفال "العاديين"، لهذا ساد التوجه العازل الذي جانب طموح تيسير اندماجهم في المجتمع مستقبلاً"¹⁷.

- "المرحلة المندمجة: امتدت من ثمانينيات إلى تسعينات القرن الماضي، وتميزت بانطلاق مسار ترافعي دولي يطالب بحق الأطفال المعاقين في المشاركة الفعلية داخل المجتمع، حيث أغلقت بعض الدول، كلياً أو جزئياً، المراكز المتخصصة التي كانت سائدة من قبل، وقامت بتهئـة جل المدارس من خلال إجراءات تسمح بالتكفل بالأطفال شديدي الاختلاف، والذين يعانون من صعوبات في التعلم، الشيء الذي مهد لظهور الأقسام الخاصة والمسارات الخاصة ومجموعات الدعم"¹⁸. ورغم أن التربية الخاصة عرفت تطوراً ملحوظاً في هذه المرحلة، فإن المدرسة لم تكن مستعدة إلا لاستقبال المتعلمين الذين يمتلكون المستوى المنتظر من أي تلميذ"¹⁹.

- "المرحلة الدامجة: بدأت مع أواخر التسعينات، حيث اتخذت وزارة التربية الوطنية في كندا (كيبك) سنة 1999 مجموعة من الإجراءات العملية لصالح التلاميذ ذوي الحاجات التربوية الخاصة. كانت تطالب هذه الإجراءات من المدرسة أن تبذل الجهود الكافية، في إطار مهامها التربوية، من أجل أن تضمن لكل تلميذ، انطلاقاً من احتياجاته، الترتيبات التي تيسر تعلماته. ويفترض هذا التصور انبثاق مدرسة تقوم على ممارسة فعلية لبيداغوجيا فارقية تطبق على جميع التلاميذ، الشيء الذي أدى إلى ظهور مفهوم الدمج Inclusion لوصف مفهوم التمدرس في الوسط العادي، والذي لا يفترض، فحسب، الإدماج الجسماني (انتقال المؤسسة المختصة إلى داخل المدرسة) والادماج الاجتماعي (تقاسم فترة الاستراحة والطعام والورشات الترفيهية مع تلاميذ الأقسام العادية)، بل يفترض، أيضاً، الإدماج التربوي، حيث يتمكن جميع التلاميذ من التعلم داخل القسم والاستفادة من كل التدابير الملائمة لأعمارهم كيفما كان مستواهم الدراسي"²⁰.

على هذا الأساس، كانت المدرسة الدامجة ملزمة بالتغيير، تنظيمياً وتربوياً، حتى تتمكن من القيام بوظائفها ومهامها تجاه الأطفال في وضعية إعاقة، بل وملزمة بإحداث قطيعة مع الممارسة التقليدية. فالتربية الدامجة، إذن، تقوم على وعي مفاده أن "الإعاقة أو الصعوبة لا تخصان التلميذ، بل هما ناتجتان عن اللقاء بين التلميذ والوضعية المدرسية التي اعتمدت من أجله"²¹.

يأتي مفهوم الدمج (inclusion) بديلاً عن مفهوم الإدماج (main streaming intégration)، هذا الأخير يتخذ معنيين أساسيين هما: "الإدماج الجسدي؛ ويعني تواجد التلاميذ في وضعية إعاقة وباقي التلاميذ في نفس الأماكن، والإدماج الاجتماعي الذي يعني أن التلاميذ في وضعية إعاقة يشاركون في نفس التفاعلات التي يشارك فيها التلاميذ الآخرون"²². لقد أدى هذا المفهوم إلى إصدار

¹⁷ - Serge Thomazet, **l'intégration a des limites, pas l'école inclusive**, revue des sciences de l'éducation, volume 34, N1,2008, P.127

¹⁸ Op cit, p 128 Serge Thomazet, **l'intégration a des limites, pas l'école inclusive**,

¹⁹ - ibid. p128

²⁰ - ibid. p120

²¹ - ibid. p130

²² -المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، تقييم نموذج تربية الأطفال في وضعية إعاقة في المغرب، مرجع سابق، ص 7



تشريعات واعتماد سياسات جديدة في مجال التعاطي مع إشكالية الإعاقة، كما أسفر ذلك عن ظهور قطاع التربية الخاصة (l'éducation spéciale) كقطاع جد متميز عن التعليم النظامي.

وبعد سنوات من التجريب، لوحظ أن التربية الخاصة لم تحقق النتائج المتوخاة منها، حيث أنها "تنتقص من قيمة العديد من التلاميذ الملحقين بها، والذين وجدوا أنفسهم يعاملون معاملة المرضى"²³. على هذا الأساس، تم وضع التربية الخاصة موضع تساؤل، ومعها مفهوم الإدماج main streaming الذي اعتبر قاصراً على تلبية حاجات هذه الفئة من الأطفال، وعندئذ بدأ يتغير هذا المفهوم نحو الدمج الذي "يحيل على تربية جميع التلاميذ في الأقسام والمدارس العادية"²⁴، في حين أن الإدماج، بمعناه السابق، يتضمن إمكانية إقصاء بعضهم أو جلهم من تلك المدارس في وقت معين. إن الدمج يعني "عدم إقصاء أي شخص، منذ البداية، ويفترض انصهاراً بين التربية الخاصة والتعليم النظامي"²⁵.

لا تعمل المدارس الدامجة على مساعدة المتعلمين في وضعية إعاقة بشكل خاص، بل تحاول، بدلاً من ذلك، أن تأخذ بعين الاعتبار حاجات جميع التلاميذ وأن تكيف التعليم تبعاً لذلك، حيث يتم تدريس الجزء الأكبر من التلاميذ في الأقسام والمدارس العادية، باستثناء الحالات التي تعاني من إعاقات حادة. وهناك من ذهب إلى حد القيام بالدمج الكامل أو الكلي (full inclusion) لجميع الأطفال في الأقسام العادية، وإغلاق المدارس المتخصصة. يعطي الدمج الحق في التفرد والاختلاف، إذ لا يقبل الإقصاء من المشاركة الاجتماعية بذريعة هذا الاختلاف كمعيار محدد؛ "فبينما لا يسائل الإدماج المعيار القائم، يعمل الدمج على تغيير هذا المعيار ليشمل كل الحالات المتفردة"²⁶. بناء على ما سبق، يتضح أن الدمج يعطي لكل طفل مكانة خاصة في المدرسة، ولا يطلب منه أن يكون مثل الآخرين، لأن "المدرسة هي التي يتعين عليها أن تتكيف مع خصائصه، وتوفر له الشروط اللازمة ليعيش حياة اجتماعية مثل الآخرين"²⁷.

2-2- السياسة التربوية بالمغرب، من التربية الخاصة إلى الرؤية الدامجة

✻ - مرحلة التربية الخاصة

تعود جذور التربية الخاصة بالمغرب إلى التجارب التربوية مع الأطفال ذوي الإعاقات الحسية (بصرية أو سمعية) في نهاية الستينيات من القرن العشرين، وكذلك الأطفال ذوي الإعاقات الذهنية منذ الثمانينات من نفس القرن. وفي هذا السياق قامت الدولة، بدعم جمعيات تعنى بتربية الأطفال في وضعية إعاقة من خلال إبرام شراكات معها، أو عبر إنشاء مؤسسات متخصصة عُهد إليها بتربية هذه الفئة من الأطفال وتكوينها، كانت من أهمها المنظمة العلوية لرعاية المكفوفين في المغرب (OAPAM) التي تأسست سنة 1968، ومؤسسة لالة أسماء للأطفال الصم سنة 1972، ومؤسسات أخرى متخصصة"²⁸.

كان هذا النوع من التربية "يرتكز على وضع الأطفال في مؤسسات متخصصة تعتمد على أدوات وطرائق بيداغوجية متكيفة حسب كل نوع من أنواع الإعاقة"²⁹، لكن هذه التجارب رغم أهميتها، عرفت عدة نقائص وصعوبات، لأنها كانت تشتغل دون أي جسر يربطها

²³ - نفسه، ص 7

²⁴ - نفسه، ص 7

²⁵ - نفسه، ص 7

²⁶ - المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، تقييم نموذج تربية الأطفال في وضعية إعاقة في المغرب، مرجع سابق،

ص 11

²⁷ - نفسه، ص 11

²⁸ - نفسه، ص 23

²⁹ - عبد الواحد الماروشي علوي، من التربية المتخصصة إلى التربية الدامجة، قراءة في مسار دمج الأطفال في وضعية إعاقة في المنظومة التربوية المغربية،

مسالك التربية والتكوين المجلد 3، عدد 2، 2020، ص 203



بنظام التربية والتعليم، بـ"استثناء المنظمة العلوية للمكفوفين التي أخذتها الخريطة المدرسية لوزارة التربية الوطنية بعين الاعتبار، ولم يتم إدماج مراكز أخرى في الخريطة المدرسية إلا في التسعينات من القرن الماضي، ويتعلق الأمر أساساً بمؤسسة لالة أسماء للأطفال الصم"³⁰.

لكن مع نهاية التسعينات وبداية الألفية الثالثة بدأت التساؤلات تطرح حول التربية المتخصصة، حيث تطورت التحاليل النقدية، لهذا النمط من التربية، مع انتشار تجارب دولية تتعلق بانفتاح تربية الأطفال، في وضعية إعاقة، على الوسط المدرسي، وقد استهدف النقد الأماكن العلاجية المغلقة والمدرسة التي تعزز الفوارق الاجتماعية. لذلك، اتجه تفكير وزارة التربية الوطنية، في بداية الألفية الثالثة، إلى اعتماد مقارنة جديدة هي التربية الإدماجية التي شكلت أحد مقومات فلسفة الميثاق الوطني للتربية والتكوين.

✻ - مرحلة المقاربة الإدماجية

تميزت هذه المرحلة بظهور نمط جديد من التربية يركز على إلحاق الأطفال، في وضعية إعاقة، بالمدرسة العمومية بدل المراكز المتخصصة التي كان معمولاً بها في التجربة السابقة، وتميزت هذه المرحلة "بانطلاق عملية التكوين لفائدة المدرسين الذين كلفوا بأقسام الإدماج (CLIS)، حيث استفادوا من 15 دورة تكوين في فرنسا، وكان ذلك قبل سنة 2004، وقد مكّن هذا الإجراء من الزيادة في عدد أقسام الإدماج المدرسي الذي بلغ 87 قسماً، ثم تجهيزها بالأدوات الديدانكتيكية مع توفير تكوين مستمر للمدرسين الذين يعملون في تلك الأقسام سنة 2005، وكان ذلك بتنسيق بين وزارة التربية الوطنية وكتابة الدولة المكلفة بالأسرة والطفولة والأشخاص المعاقين"³¹. ولم يبدأ تعميم إدماج الأطفال في وضعية إعاقة إلا في نهاية التسعينات من القرن الماضي، ومع ذلك ظل مفهوم الإدماج ملتبساً، حيث اتخذ أشكالاً مختلفة: الإدماج المسمى "الشخصي" في القسم العادي، والإدماج المسمى "الجماعي" الذي هو في الواقع تجميع للأطفال في أقسام خاصة حسب نوعية إعاقاتهم.

رغم أن هذا النمط من التربية يعتمد مقارنة حقوقية تمنح لكل طفل، في وضعية إعاقة، الحق في الحصول على مقعد داخل المدرسة العمومية، فإن تعليم هذه الفئة من التلاميذ كان ضمن أقسام معزولة وبرامج متفاوتة من حيث النوعية والخصوصية والكم والكيف. وغالباً ما تكون هذه الأقسام غير متكيفة، من حيث الفضاء والوسائل، مع حاجيات وخصوصيات هذه الفئة من الأطفال. كما أنها لا تعتمد على تنظيم تربوي متكيف مع أنواع الإعاقة، ولا تركز على مناهج دراسية ومقاربات بيداغوجية متكيفة ومتلائمة مع إيقاعات التعلم وأنواع القصور لدى الأطفال في وضعية إعاقة. على هذا الأساس، ظلت التربية الإدماجية محدودة النتائج على مستوى جودة الخدمات؛ إذ لم تساهم في تطوير قدرات هذه الفئة واندماجها التربوي والاجتماعي كما كان متوقعاً، لأنها أبقت على العزل داخل تلك المؤسسات، وعانت، في غالب الأحيان، من التهميش والعشوائية في الاشتغال؛ فقد مكن رصد مختلف التجارب المرتبطة بأقسام الإدماج المدرسي من الوقوف على جملة الاختلالات والإكراهات والمعوقات التي كانت تحد من فعالية هذه التجارب، ونجد من بينها:

— "تعدد الاصطلاحات والمفاهيم المستعملة في المذكرات والوثائق الإدارية والتربوية؛ إذ لوحظ عدم وجود مفهوم مؤسسي رسمي واضح ومتفق عليه حول التسمية المفترض اعتمادها فيما يتعلق بالأشخاص / الأطفال في وضعية إعاقة (الأطفال ذوو الاحتياجات الخاصة، الأطفال المعاقون، الأطفال في وضعية إعاقة).

— الارتكان بالخريطة المدرسية وإعطاء الأولوية للأقسام العادية، واعتبار قسم الإدماج أمراً غير ذي إلحاحية.

— قلة الحملات التحسيسية والتعبوية في مجال استقطاب وتشجيع تدرس الأطفال في وضعية إعاقة، وخاصة في الوسط القروي.

³⁰ - المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، تقييم نموذج تربية الأطفال في وضعية إعاقة في المغرب، مرجع سابق، ص 23

³¹ - عبد الواحد الهاروشي علوي، من التربية المتخصصة إلى التربية الدامجة، قراءة في مسار دمج الأطفال في وضعية إعاقة في المنظومة التربوية المغربية، مرجع



- فتح قسم الإدماج المدرسي على أساس تجميع بعض الأطفال في وضعية إعاقة (دون اعتبار لتفاوت الإعاقات)، ووضعهم في قسم معزول عن باقي الأقسام الأخرى، وعن مختلف أنشطة الحياة المدرسية.
- غياب اللوجيات وعدم توفر أقسام الإدماج على التجهيزات والوسائل الديدانكيتكية والبيداغوجية المنسجمة مع طبيعة الأنشطة الخاصة بكل إعاقة.
- اعتماد أصناف غير متجانسة من الإعاقات ضمن نظام صفي تقليدي، مع انعدام أية صيغ لتنظيم مكيف للفضاء والمقاعد والأماكن ووضعيات التعلم المناسبة لصنف الإعاقة.
- عدم الانطلاق من طبيعة وخصوصية الإعاقة وحاجيات المعاق، وبالتالي عدم وجود أية مرجعية تربوية أو أهداف توظف وتوجه مسارات التعلم لدى هؤلاء الأطفال.
- عدم اعتماد المشروع البيداغوجي الفردي كتقنية اشتغال، في الوقت الذي كان من المفروض أن يكون هو المسلك البيداغوجي المعتمد في مثل هذا النوع من الأقسام.
- اعتماد كلي أو جزئي على بعض المضامين غير المنسجمة مع طبيعة الإعاقة المستهدفة³². وبالنظر إلى هذه الاختلالات، التي أبانت عنها تجربته أقسام الإدماج، كان من اللازم الانتقال إلى خطوة متقدمة في تعليم الأطفال في وضعية إعاقة، ويتعلق الأمر بمقاربة التربية الدامجة كخيار استراتيجي لتحسين تدرس هذه الفئة من الأطفال.

✻ - مرحلة الرؤية الدامجة

- شكل الانتقال من استراتيجية تقوم على الإدماج إلى مقاربة التربية الدامجة، طفرة نوعية في مسار تدرس الأطفال في وضعية إعاقة، كما أبان عن النضج الحقوقي الذي وصل إليه المغرب عندما انتقل من النظر للإعاقة كعجز أو قصور يمنع المشاركة الاجتماعية للشخص "المعاق"، إلى مقاربة اجتماعية أساسها الحق، وتعترف بالإعاقة "كاختلاف في امتلاك القدرات"، وتمنح للأشخاص في وضعية إعاقة المكانة التي تليق بهم. إننا إزاء ورش للتربية الدامجة الذي عرف بدايته الأولى في المغرب سنة 2013، وذلك في إطار عملية تجريب جهوي لنموذج تربوي دامج على مستوى التعليم الابتدائي، حيث شرعت وزارة التربية الوطنية، بشراكة مع "اليونسيف"، في تنفيذ مشروع يروم تشخيص وضعية تدرس الأطفال في وضعية إعاقة. وقد كانت أول تجربة لهذا التشخيص هي التي قامت بها الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة سوس ماسة درعة؛ فقد مكّن التشخيص من رصد ثلاث معيقات أساسية لازالت تقف في وجه دمج الأطفال في وضعية إعاقة، وهي:
- "لا تستجيب الأجهزة المتوفرة لتدرس الأطفال في وضعية إعاقة، بشكل ملائم، لإرادة سياسية واضحة، ولا لالتزام للدولة في مجال تربية وتعليم هذه الفئة من الأطفال.
 - إن التمثلات السلبية إزاء الأطفال في وضعية إعاقة ما تزال قائمة، وهي ترتبط بعوامل ثقافية، وأيضاً بالمعرفة المحدودة لقدرات أولئك الأطفال، ولحقهم في تدرس منصف وذوي جودة.

³² - عبد الواحد الماروشي علوي، من التربية المتخصصة إلى التربية الدامجة، قراءة في مسار دمج الأطفال في وضعية إعاقة في المنظومة التربوية المغربية، مرجع سابق، ص 213 - 214



● يعود عدم استفادة الأطفال في وضعية إعاقة، من ورش التربية الدامجة، إلى غياب تكوين أساسي ومستمر يعد الأطر البيداغوجية للتكفل، بيداغوجيا وإداريا، هؤلاء الأطفال، وإلى غياب بنيات تحتية تحترم المعايير الدولية لتسهيل وصول هؤلاء الأطفال إلى المدارس وأقسام الدراسة³³.

وعلى أساس هذا التشخيص "قامت وزارة التربية الوطنية، ممثلة في الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة سوس ماسة، بتجريب نموذج التربية الدامجة في التعليم الابتدائي منذ سنة 2014، كما شرعت في تجريبه على مستوى سلك الثانوي الإعدادي سنة 2017"³⁴. وبموازاة هذه المبادرات على الصعيد الجهوي، "قامت وزارة التربية الوطنية، بشراكة مع "اليونيسف"، بإنجاز مشروع صياغة إطار مرجعي للهندسة المنهجية لأقسام التربية الدامجة، كما أطلقت ورش تكييف الامتحانات والمراقبة المستمرة في التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي"³⁵.

لقد استغرقت مرحلة صياغة وتجريب الإطار المرجعي لهندسة أقسام التربية الدامجة وقتا أكثر من المتوقع (خمس سنوات)، بسبب عدم توفر الخبرة في مجال تكييف البرامج والمناهج مع حاجيات الأطفال في وضعية إعاقة. ولسد الخصاص، على مستوى الخبرة في هذا المجال، "لجأت الوزارة إلى الجمعيات التي تسيّر المراكز المتخصصة، الاجتماعية والتربوية، للأطفال في وضعية إعاقة، والتي تتوفر على خبرة في مجال الخدمات التربوية، إلى درجة بلغ في سنة 2016 عدد الجمعيات الشريكة لوزارة التربية الوطنية، إلى 149 جمعية"³⁶.

وبعد مرحلة وضع وتجريب الإطار المرجعي للهندسة المنهجية للتربية الدامجة الذي نشرته الوزارة سنة 2017، أطلقت هذه الأخيرة في فبراير 2018 مرحلة جديدة من هذا المشروع، تتجلى في صياغة دلائل تفسر الإطار المرجعي للهندسة المنهجية، لتكون في متناول مجموع المهنيين والفاعلين المتدخلين في تربية الأطفال في وضعية إعاقة. وبموازاة ذلك "وضعت الوزارة عدة تكوينات مستمرة لفائدة هؤلاء الفاعلين، وخطة لتكوين المكونين والفاعلين التربويين، على صعيد كل جهة"³⁷، لبلورة رؤية موحدة لتربية دامجة وشاملة.

لكن رغم وجود إطار تشريعي مشجع، ورغم اعتماد استراتيجيات وطنية دامجة تتطور في المنحى الإيجابي؛ فإن تربية الأطفال في وضعية إعاقة يبقى أحد التحديات الكبرى في المغرب؛ فقد أظهر البحث الوطني حول الإعاقة، المنجز سنة 2014، أن "عدد الأشخاص في وضعيه إعاقة بلغ 2.264.672، لا يتوفر 45.5% منهم على أي مستوى دراسي، بينما تردد 4.6% منهم فقط على التعليم الأولي، ولم يحصل على خدمات التعليم الابتدائي سوى 3.6% منهم، وعلى خدمات التعليم الثانوي 2.5% فقط، وبلغ معدل خدمات التعليم العالي 1.8% فقط"³⁸.

يتضح مما سبق، أن "تغير نسبة تدرس الأطفال في وضعية إعاقة لا يوازي نفس الاتجاه الذي نلاحظه لدى الفئة المتندسة العامة التي تتراوح أعمارها بين 6 و 17 سنة، حيث نجد أن نسبة التمدرس المسجلة لدى التلاميذ في وضعية إعاقة، الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و 11 سنة هي 37.8%، في الوقت الذي تصل نسبة تلك الفئة إلى 99.5% من مجموع التلاميذ الذين ينتمون لنفس الشريحة العمرية، كما أن نسبة تدرس التلاميذ في وضعية إعاقة البالغين من العمر 12 حتى 14 سنة، لا تتعدى 50.1%، بينما تصل تلك النسبة إلى 87.6%".

³³ - عبد الواحد الماروشي علوي، من التربية المتخصصة إلى التربية الدامجة، قراءة في مسار دمج الأطفال في وضعية إعاقة في المنظومة التربوية المغربية، مرجع سابق، ص 214

³⁴ - نفسه، ص 214

³⁵ - نفسه، ص 216

³⁶ - عبد الواحد الماروشي علوي، من التربية المتخصصة إلى التربية الدامجة، قراءة في مسار دمج الأطفال في وضعية إعاقة في المنظومة التربوية المغربية، مرجع سابق، ص 216

³⁷ - نفسه، ص 219

³⁸ - نفسه، ص 219



لدى مجموع التلاميذ الذين ينتمون لنفس الشريحة العمرية، وأخيرا نسبة تدرس تلاميذ الشريحة العمرية 15 - 17 تصل إلى 39.9% لدى التلاميذ في وضعية إعاقة، و 61.1% لدى مجموع تلاميذ هذه الشريحة العمرية³⁹.

تشير نتائج هذا البحث إلى أن عدد الأطفال في وضعية إعاقة، المتدرسين في الأقسام العادية، قد بلغ حوالي 80,000 طفل دون تحديد نوعية الإعاقة أو الجنس أو الجهة أو مستوى دراستهم، وذلك بالرغم من وجود مكون "الإعاقة" على مستوى منظومة مسار منذ سنة 2017، والذي يمكن من تحديد أربعة أنواع من القصور هي: قصور حركي وقصور بصري وقصور سمعي وقصور ذهني، في حين نجد أن الإطار المرجعي للتربية الدامجة يحدد ستة أنواع من أصناف الإعاقة.

ومن أجل تجاوز الصعوبات والاختلالات التي رصدها البحث الوطني حول الإعاقة، وتنزيلا لمقتضيات الرافعة الرابعة من الرؤية الاستراتيجية 2015\2030، وضعت وزارة التربية الوطنية مخطط عمل ضمن البرنامج الحكومي 2017\2021 بخصوص تربية الأطفال في وضعية إعاقة، حيث أعلنت الوزارة عن تبني مقارنة تمكن الأطفال في وضعية إعاقة من متابعة دراستهم في أقسام التربية الدامجة في المدارس العمومية، وتقوم هذه المقارنة على تكييف المحتويات الدراسية والطرق البيداغوجية والتقييم في تناسب مع حاجات وقدرات الأطفال في وضعية إعاقة، بحيث يتمثل مخطط عمل هذه الوزارة برسم سنة 2017/2018 في ثلاثة محاور للتدخل هي:

- "توفير التمدرس لكل طفل في وضعية إعاقة.
- تحسين جودة الخدمات التربوية والصحية والاجتماعية المقدمة للأطفال في وضعية إعاقة.
- الانتقال من قسم الدمج المدرسي، بوصفه البديل الوحيد لتمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، إلى قسم التربية الدامجة الذي سيمكن من دمج جميع الأطفال في وضعية إعاقة في الأقسام العادية"⁴⁰.

خاتمة:

يتضح مما سبق، أهمية البعد السوسيوثقافي لمخططات الوزارة التي تظل طموحة بالرغم من كونها تستجيب بدرجات متفاوتة لتطور المقاربة الدامجة في المغرب، ولحاجات الأطفال في وضعية إعاقة، لكن التحدي الذي يظل قائما هو مدى أجراً هذه المخططات في الميدان بما ينعكس إيجابا على الدمج التربوي لهذه الفئة من الأطفال، تربويا واجتماعيا.

³⁹ عبد الواحد الهاروشي علوي، من التربية المتخصصة إلى التربية الدامجة، قراءة في مسار دمج الأطفال في وضعية إعاقة في المنظومة التربوية المغربية، مرجع سابق، ص 223

⁴⁰ عبد الواحد الهاروشي علوي، من التربية المتخصصة إلى التربية الدامجة، قراءة في مسار دمج الأطفال في وضعية إعاقة في المنظومة التربوية المغربية، مرجع سابق، ص 223



المصادر والمراجع:

- Serge Thomazet, **l'intégration a des limites, pas l'école inclusive**, revue des sciences de l'éducation, volume 34, N1, 2008,
- Unesco, **principes directeurs pour l'inclusion dans l'éducation**. 2009
- أم كلثوم المدني، نحو دمج الأطفال التوحدين في المدرسة المغربية، مطبعة دار القلم، الطبعة 1، 2018،
- سعيد الحنصالي، التربية والإعاقة: نحو استراتيجية دامجة لتلمدرس التلاميذ ذوي القدرات المختلفة، ضمن مجلة المدرسة المغربية عدد 817، نونبر 2017،
- عبد الكريم غريب ورقية أغيرة، بيداغوجيا الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في وضعية إعاقة والمهدين، وضعيات واستراتيجيات الدمج، منشورات عالم التربية، الطبعة 1، 2018،
- عبد الواحد الهاروشي علوي، من التربية المتخصصة إلى التربية الدامجة، قراءة في مسار دمج الأطفال في وضعية إعاقة في المنظومة التربوية المغربية، مسالك التربية والتكوين المجلد 3، عدد 2، 2020
- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الرؤية الاستراتيجية (2015-2030): من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء، 2015،
- منظمة الأمم المتحدة للطفولة، يونيسيف، وضع الأطفال في العالم: الأطفال ذوو الإعاقات 2013،
- منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي، موجز التقرير العالمي حول الإعاقة، 2011،
- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، تقييم نموذج تربية الأطفال في وضعية إعاقة في المغرب، تقرير موضوعاتي، (بشراكة مع اليونيسيف) 2019،
- مذكرة وزارية رقم 19- 0531 الصادرة بتاريخ 03 يوليوز 2019 حول تفعيل مقتضيات القرار الوزاري رقم 047.19، بشأن التربية الدامجة للتلميذات والتلاميذ في وضعية إعاقة، الصادر في 24 يونيو 2019،